

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي غابرة اقدم عقائل العقول في عقل كمال  
عقله في غاية هيوان هم الارواح في مرادهم كمال الجلال  
ليس لربها النكاح بوادي حقايق صفاته بحال ولا يحق  
حول سره قات كبرياء ذاته حياء ساحة عزة ربه عن  
سمات النقص والزلل وعرضه سلطنة ترهته عن عباد  
وصفات الغير ولا تنقل سبحانه هو المبدء المعال  
ذو الجود والمعال والفضل والاقتال خبز بل النور لا يقع  
الفعال شديد الحال والصلوة والسلام على سيدنا اهل  
الكرام المحمل والكرام كمال واصحابه والتابعين لهم باحسان  
ما حذر في بيان اوان يشط جواب **سؤال** **فهل** **تفعل**  
وهو عفو معصية من عقد مشككة في امهات المباحث  
العقلية هي هيات المسائل الاسلية ليستص على ايد كمال  
نظار كشف نقاب اسكلمه ان يقع باقدم الاقوال واوله  
سبل اختلافه فيهما بعد ان طالما فكرت فيها واجليت  
فلاح النظر في مطاوعها انما ان القرائح ارباب الانه ما العتق

ولا

فانما هو الذي اريد به الله عز وجل  
فانما هو الذي اريد به الله عز وجل  
فانما هو الذي اريد به الله عز وجل  
فانما هو الذي اريد به الله عز وجل

فلا فنام السليمة الذين لهم قوة الاستقلال باسم النظر  
ولا استدلال الذين لا يراي لهم الا تقليد كل ما سمعوه  
فلاهم ان يتبعوا ما قيل او يقال او يسمعوه على ان جل عتق  
ليس يحضر الامتحان ولا كسر سورة افتقار اهل الزمان  
تجديد عونه من الابد الطولي في فناء الكلام والميزان والقد  
الرايح في طي هذا المبدل بل استكشاف جلية الحق حسب  
الامكان فوشدة ضالة الحكمة في مظان الوجبات كاننا  
ايضا كان فامد بل الحقلين في فنون الحكمة والكلام الصغار  
فيها مقفود اعماهم فاشاغلين بها انا يعلم وفارهم  
ان يتفكر في حل هذه العقدة ويجهل واكل احتياهم  
ويحرف في الدير عن ايتهم ويسهو فيهم بكل ما يسمع وسمع  
طاعة لهم باقر من الجبابر بما يطعن به وفقير الطلاق  
ويستكن اليه قلوب المستعص من الزهية وكلا صطرا  
وله وصل الجواب لينا شافته لفظان او مرسله رسالة  
ان كتاب اوان لم يصل لينا فقد يصل الي من يتبع  
منابيا في طلب الحق والصلوة با واوله هو الملام للو الموق  
الحويغ كل باب ان هانا احيين في سره تلك العقلة المشككة  
على حسب ما تسعة الفرصة العاجلة **فهل** **الاستقلال** **المشرك**



الواحد على الحركة المعسرة بكون الجسم بين المبدأ والمقصد  
 بحيث لا يحد من حدود المسافة ويغرض لا يكون هو قيل  
 ان الوصول اليه لا يبعك حاصلا فيه فان الحد وجه ان لا  
 القوة التي فيها الحركة فيلزم ان يكون للتحرك في كل ان انا  
 زمان الحركة فزاد آخره في معاني لما في الان السابق طلال حتى  
 و لما كانت الانات الممكنة لا تنقض في ذلك الزمان غير  
 متناهية لما مر عليه من ان الزمان قابل للقسمة الى غير  
 النهاية وكل قسمه فستلزم فرض ان هو الحد المشترك فيها  
 بين القسمين كانت الافراد الحاصلة في ذلك الزمان ايضا  
 غير متناهية مع انها مضمومة بين حاصرين هف فن انما  
 العقول من منع كون تلك الافراد حاصلة بالفعل  
 اختار كونها غير متناهية كالاناث لكنها قريبة القوة من الفعل  
 ذلك **قال** المحقق الدواني ان للتحرك في زمان الحركة  
 حاله بين حركته القوة ومحضه الفعل وبطلان خلو التحرك  
 الا بغيره من المكان بالفعل والكي من الكم بالفعل غير ضروري  
 بل الضروري ان الجسم لا يتخلو عن تلك الاعراض والنقطة  
 فيها او مائة لا يتخلو عن افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا  
 مذهب هنا بل هو ان رها افقته خلافة مذهب الصلة **المتفق**  
 بان

بان كون الجسم في حال الحركة لا يثبت له في مكان بالفعل يستلزم  
 الخلاء وان الحركة الوضعية دائمة لا فلاك فيلزم مما ذكرنا  
 لا يكون لها وضع في شيء من الاوقات **اقول** ان الزمان لا يجزى  
 فينبغي على امتناع الخلاء وتمام الحركة العقلية وتمام الاصول  
 الفلسفية ولعل الحق الدواني لا يقول لها تاليد من اشياءها  
 او لاحق يتم الرد دون خرط افتاد **نعم** برده على جواب  
 الحق ان خلوها لا يقتضي عن السطح الفعالية ما يشهد  
 الحس بخلافه كيف ولو كان كذلك لم يثبت ما لا يثبت بها  
 والملاحظة متناهية **قال** الصلة والحق ان اول  
 القوة التي فيها الحركة ليست مختصرة في الانية بل في الافلية  
 في معيار السكون فالزمن زمانية تدركه منطبق على  
 الحركة بمعنى القطع بل هي عينها عند بعضهم فيكون التحرك  
 مادام يتحرك زمانا متصل غير قابل تقسيم لجميع الدقائق  
 الفرضية في اناات زمان الحركة ليست ان تلك الدقائق  
 الحظ الى النقط والسطح الى الخطوط فالفرق الزماني حاصل  
 للتحرك بالفعل من دون فرض اصلا ولا ما لا فلاك لا يثبت التي هي حدوده الا ان فرد ذلك  
 هي ابعاض تخصها بمجرد العرض فلا يلزم خلو الجسم عن القوة  
 المتحركة فيها ولا الحصر غير المتناهي بين الحاصرين **قال**

الرافضة التي هي



وما قد رتبته تحقق عند البعض المتخذي وجود الحركة  
 المتحدة المقتضية التقسيم المتعاقب الى الاجزاء المتساوية  
 بهتم في كنهه ولا سمح سواه كانت عين القول التي منها الحركة  
 او غيرها **القول** التحقيق المذكور لا يشفي عليل طالب  
 الحق لان الغرض الزماني للتحرك ليس حاصله في متي من انات  
 زمان الحركة فلا يكون للتحرك في متي من تلك الانات فحين  
 القول اصلا يلزم ما اظهر على المحقق من لزوم الخلق  
 حصوله بوضع بالفعل للتكليات دائما وانهم يريد ما هو  
 من لزوم عدم احساس متي الماء للتسحق قبل انقطاع  
 حركته الى اصل ان وجود الفرد الزماني في مجموع زمان  
 الحركة لا يغير على التحرك عن افراد المتعاقبة في جميع انا ذلك  
 الزمان وانما عندنا لا يقال بالضرورة ان البطالة انما هي خلل  
 لموضع عن افراد المتعاقبة في متي من الانات متلا في الانات  
 المفردة لا انما تقول هو لمركه لك ان اجزاء زمان الحركة  
 انهم انتم قطع **القول** الا ان يقال ان تلك الاناهاض  
 فحتمه متي متي لا انات متي متي مجموع زمان الحركة فانه  
 قد يعين واحد خط من المغلطة بسبب ظن فيه للحركة في  
 البطالة من خلل الموضع عن افراد تلك القول في مرات

مربع

موجود بالفعل لا بالوضع **القول** الاستكثار المذكور  
 في الحركة العقلية بناء على ما هو المشهور من ان  
 الفكر هاد عن الحركة كنهه الاخذة من الطالب الى المبدأ  
 وعلمها واما الاشكال هناك استكمال الحركة  
 الاولي على ما هو جدير هو الصور الخيالية عند هذه النقطة ليست  
 هناك صور غير متناهية موجودة بالقوة القريبة من الفعل  
 يقع انتقال الفكر من غير ان لا للصور وانما هي  
 قد رتبته موجودة بالفعل مشتقة على ان اذنية فحتمه  
 في حدودها والحاصل ان الحاصل هناك علم متناهية  
 بالفعل سيما في الجمع من البقاء الى الطالب فلا معنى  
 للحركة فيها ولقد نقطط لهذا بعضهم فقال ان اطلاق  
 الحركة هنا سبيل التجهيز والتشبيه ورغ الحقيق  
 المحرري في حواشيه على التشرح لكان للترتيب والابلا  
 ان الاناهاض والملاخطة غير عن حصول الصور الخيالية  
 في المدركة بعد ما زالت عنها فانه الحركة انما هي الصورة  
 بهذا الاعتبار وهي لم تجد دهرها افراد غير متناهية  
 بالقوة وان كانت من حيث انها حاصلة في الزمان امر ثابتا  
 وطا بالفعل افراد متناهية فالقول بفكر الحركة ههنا لسان  
 فله الفكر كيف وفي الفكر انتقال من الطالب الى المبدأ ومن



المبادئ المطالب على سبيل التدرج انتهى واراد عليه  
 ان لا نسلم ان في العقل متقالا متدرجا الى شئ من القوى  
 بل هذا يحصل صورة في الذهن دفعة بفر بعد زمان  
 قليل يحصل صورة اخرى كذلك فلا نسلم تحلل الحضور  
 في صورة ما بل كل صورة حضرت في باقية مستمرة على  
 حالها الى ان يخمر صورة اخرى اقول لا ينبغي ان يقرر  
 الحق بطريق الدعوى فلا يستدل بوجه الدعوى واما  
 اذا قر بطريق التثنية جيل با عن الاستدلال على بقاء الحركة في  
 الفكر فلا يتجبه لها لان الظاهر من كلام المحقق هو الاول  
 ولك ان تقول على الثاني انه لا شك ان ملاحظة صوتي  
 الصغرى والكبرى على وجه الثبات فلا استقرار مما ينبغي  
 بالذهن ان لا تصدق يحصل المطلوب ولا حاجة في ذلك  
 لا للملاحظة المتجددة الغير المتناهية وان فرض إمكان حصول  
 فلا معنى لتفسير الفكر بالحركة الداخلية وبالجملة فلا ريب  
 الفكر لا يظفر على نفس حصول صورة يقع الانتقال لا على تحلل  
 ذلك الحضور اعني تدرجه وعدم استقراره ولا يمكن ان يقال  
 ان كل حضور فهو خاص تدرجي غير ان لا يلزم ان يتكلم النفس  
 متحركة في حال ملاحظة صورة واحدة اية صورة فرضت فلا  
 قائل بذكر بعضهم ان ما يقع فيه الحركة حالة للنفس لم يكن

93  
 لم يكن له اقبل الفكر على ان يدرج في القوة والمفعول في  
 زمان العقل الى ان يحصل المطلوب وعند حصوله يوجد فرد  
 منها بالمفعول كالجسم المتحرك من السواد الى البياض فقبل ذلك  
 الحالة يحصل ان يراد حالة اذ لا يكتفى بالصورة العلية بل يتغير  
 الحضور بقرينة عليها انكشاف الحاصل لتكشافا بقرينة من  
 النفس الى الكمال بغير اصيل ولما كانت الصورة الملوطة  
 بتلك الحالة بمنزلة المعدلات لحضورها يتوهم وقوع الحركة فيها  
 ومجتمعا ان يراد بها نفس للملاحظة بمعنى تعجز النفس عن العلم  
 الحاصل الحصول المطلوب لا حصول الصورة في المدة  
 ولا يثبت ان الملاحظة المذكورة كيفية للنفس ولما في زمان  
 الفكر في واحد تدرجي الحصول موجود بالفعل في تمام زمان  
 الحركة يسمي تحليلا الى افرادها لا يوجد شئ في الفعل في  
 الفرز الزماني بمنزلة الحدود المفترضة في المسانة تلافات  
 المفترضة في الزمان اقول بعد ان عارض عن كون العقول  
 بوجود حاله اذ لا يغير الصورة بترتيب عليها الا انكشافا  
 خلاف مذاق الفلاسفة فلا يفي ذلك القول في تصحيح اشتقاق  
 هم الفكر كحركة نفسانية وعن ان وجود كيفية غير كيفية  
 العلية سمى بالتحجج عمالا يشهد به بديهة ولا قامت عليه



حجة ان ذلك الاختيار يربط عليه ما يربط على الوجه الذي  
 قرره المحقق المحقق كالايجاع على من لا يشوب من سلامة انتم  
 واستقامة العقول فقد بين بطلانها والحق ان عقدة الا  
 شكلية الحركة الفكرية مما عوق بانكارها في الانظار وقبحها في  
 اهل الاصل فان كان عند احد هذه العقدة فليأت به  
 فان القام من ملاح انظار ومطالع الانكار ومنها  
 ان قاعدة تم المبدأ من استماع تختلف العلل عن العلة الثابتة  
 لا تمتد عليه بل قد تختلف في الحركة بالقياس الى العلة الثابتة  
 فان الحركة امر متجدد الذات متدرج الحصول فعملها اما  
 ثابت متغير فيلزم التماثل او امر تدريجي غير قابل فنقل  
 الكلام العلة الثابتة فاما ان يتسلسل موخر فار غير  
 نهاية وهو محطها وينتهي السلسلة الى امر تدريجي يكتفي  
 عليه الثابتة امر ثابت فيلزم التماثل المطلوب هذا ما في  
 لا تعجب من جوابه الاعلام الفحول البارعية في الفتاوى  
 سواد المعقول حكيم بان علة الغير المتغير يجب ان يكون  
 غير متغير حله من لزم التماثل في ذلك  
 ليس لزم مجرد التسلسل الامور الغير المتغيرة على الوجه  
 الجامع لشيء على الاختراع والرتب الذي هو شأنه من

وابن

وابن اسبق الى الصلة والتميز الذي بعد ما ذكر في شرحه الى  
 الاثرية ان الطبيعة على اية شأها لا يجب ان تكون على الحركة  
 بل يجب ان تكون عليها كما هو سطر من الغير وبطل  
 الاحوال قال لا يقال للحركة جهة ان احدها حقيقة ذاتها وهي  
 التوسط بين المبدأ والمتمم في هذا الاصل ثابتة باقية  
 من اول زمان الحركة الى اخره والثانية حقيقة النسب التي  
 يلزمها وهي هذا الاختيار متغيرة متغيرة غير ثابتة في  
 الحقيقة الاولى مستندة الى القوة الحركية دون الحقيقة الاخرى  
 وهذه الحقيقة مستندة الى تلك الحقيقة لاننا نقول الكلام في  
 استاد هذه تلك عالم بعينه والاولى ان يكون علة الحركة  
 مجرد امرين احدهما ثابت وهي الطبيعة وثانية ما يتجدد وهي  
 الوصولات الى الحد ومتغيرة متبدلة التي هي ذات غير ثابتة  
 للطبيعة فتوجب الطبيعة بشرط وجودها العود الى الحالة الطبيعية  
 التي تنقطع عنها الحركة وكان العلة ذات جتين جهة ثبات  
 وجهة تجدد تلك العلة لا يعني الحركة باعتبار القسط  
 القطع والثابت علة الثابت والمقطعة للمقتضى والمقابل  
 ان يقول الكلام في علمه دلالات العود الى الطبيعة كالعلم  
 في علمه تجدد اجزاء الحركة ولكن يجب ان الطبيعة مع كل حال



غير ملائمة على الحركة ومع كل حركة على الحالة اذ هي غير هاهنا  
هكذا فبما العلية على الوجه الغير الذي يربط الحركات المجنبة  
الحركات وبها الحركات العدة للحالات التي ان يعود الطبيعة  
الى الحالة الطبيعية وعلى هذا القياس الحركة لا رتبة للفتن فان  
صالحا انهم يتعامل العلية بالعلوية بين الارادات المنبغضة  
من التخللات الجزئية وبها جزئيات الحركة على وجه الانعكاس  
كما عرفت هذا يحصل كلامه موافقا لما في شرح حكمة العديت  
ولما فيه نظرين وجوه الاصل ان اسناد الحركة بحجة شافها  
ايجب معنى القوس الى نفس الطبيعة الثانية وجدها ومع  
امراءت على كل حال القاسم غير صحيح لما ان يعود مجازا  
التخلف للهوى عند ان الطبيعة مع ذلك العارض موجودة في  
الآن الذي هو مبدأ زمان الحركة ولا حركة فيه بل لا يستند  
الحركة الى الطبيعة باعتبار معرفتها للقيته الملية لان  
الميل في الحركة والحركة القوسية اما تحدث في زمان وليس  
على غير محال الطمان عليه لان غير التبع الرئيس الحجة الزمنية  
للمسألة على وجوب تخطل سلوك بين كل حركة كبيرة للشيء  
على أمثلة الوصول الى المنتهى فاللا وصول اليه معناه عليه ما  
بان اللا وصول ايجب ما بينه انتهى والجميع عند ان يحصل بها

الحركة

الحركة وهي انما يحصل في زمان فاعلمها باعتبار الميل الموصول  
الميل اللا موصول ههنا صحيح وان الميل في الحدوث وفيه الحس  
عند الاوردة على حجة ما ان رده على الحجة المشبهة بعينه  
فقد بان ان الطبيعة مع اعتبار عود من الميل لها لا تصلح  
ان يكون على تامة للحركة واللازم التخلل المستحيل قطعاً  
والثاني ان اسناد كل جزء من اجزاء الحركة الى حالة غير طبيعية  
هي وصول الحرك الى الحد بين يدي ذلك الجزء عنه واسناد تلك  
الحالة الى الجزء منها ينهي عند ذلك الحد لا يصح شيئا منها  
الاول فلان الوصول الى ذلك الحد في قطعها جزء من الحركة  
لكونه حركة انهم زمان في جزءا ما الثاني فلان كون الحركة  
معركة الى ان يستلزم كونها موجبة لاستعداد حصولها  
ولا استعداد امر قار فكيف يكون الحركة الغير القار من جهة  
انها في موضع الثاني الاستعداد الحاصل من الحركة غير قار  
منها والثالث ان الحركة الطبيعية على القوسية بوجودها  
هو اري الصلة لشيء لا شيء وقطعها القول به في انقضا  
هي متصلة وحلائية عند فلا بد لها من علة باعتبار  
وجودها واتصالها لا شك ان علة ما يجب لتكون مستعدة  
غير محققة لاجل انشائها ولا لزم التخلف وليس شيئا من الحالات



الغير الطبيعيه كذلك فيكون الطبيعة بافهام تلك  
 الحالة التي حاله لها وهذا ظاهر الى ان اسناد اجزاء  
 الحركة الى الحالات اعني الوصولات الى الحدود وبالعكس  
 انما يستقيم لو كان لها وجود بالفعل فان الاجزاء الفرضية  
 لا تتصل لا يصلح ان تسلمها الى علل مختلفة فاما ان يقال ان  
 جميع الاجزاء الممكنة الشرائع فيها موجودة بالفعل وهذا محال  
 او يقال ان بعضها موجود دون بعض وهو ترجيح بلا  
 مرجح وغاية ما يمكن ان يقال في دفعه هو ان تلك الاجزاء  
 بمنزلة القوة مخوفة الفعل فيكون استنادها الى الحما  
 لا وتعمله ليس بذلك الوجه المتوسط بين القوة والفعلي  
 محلا ولا يجزى بعد عن عبار حديثه وفعل قابلا يقول  
 في الجواب عن الاول ان الحسم الخارج عن مكانه الطبيعي  
 اذا لم يكن القاسم فهو على حد من مكانه الطبيعي في الطبيعة  
 مع الكون على ذلك الحد حلة للحركة اما الطبيعة فغلة فاعلية  
 واما الكون على ذلك الحد فغلة معلقة فحركة حلة  
 معلقة للوصول الى الحد والطبيعة مع الوصول اليه حلة  
 للحركة عنه وهكذا الى ما حل اننا لا نقول ان تلك الحالة الغير  
 الطبيعية التي هي حلة الحركة (الجزء) من اجزاءها على وجهها

يومه كلام الصلة ما ناهي عنه معلقة ما يدل عليه كلام السيد  
 السند في حاشيته على شرح حكمه العيون والعقد انما يكون حلة على  
 باعتبار عددهم اللاحق فعددهم اللاحق هو المقيم للمعللة انما  
 ولا تختلف للحركة عن العلم اللاحق الحق في الحد الذي يتوقف  
 عنه الحركة وان تختلف عن صفته ذلك الحصول فلا اسكال **فالحال**  
 كون العلم اللاحق المحقق المذكور متوقفا عليه للحركة  
 غير متوقف لان نطاق ذلك الحصول انما يتاخر في الحركة فلا  
 في التوقف بالعكس بل يتم ذلك في الصلة الشبه انما في مقام  
 اثبات ائمة الميل الا الوصول بعد ما ينطلي ائمة الا الوصول  
 ان ما لا يكون وجوهه في ريجيا بل يكون غير متقسم الذات  
 فلا يتخلل ما لا يكون حصوله عمالا يتبين كالحركة ما كان في  
 الزاوية وغير هاتين من القسم الذي لا يكون وجوهه فيها  
 ولا في ريجيا واما ان لا يكون كذلك فهو مما يجحد وقعة  
 والميل من هذا القبول فان حاشية من يتوقف على الحركة  
 بل الحركة مما يتوقف عليه هذا الكلام لم يتم لدل على العلم  
 المذكور ان كان متوقفا عليه الحركة كان وقعا فينبوعه  
 اسكال لا تختلف بحال وقد سعى في الهام اللهم الحق والتوقف  
 عن هذه المضائق وجوهه من سبل في الوقت حن تير



في انفسهم ليس في الخارج فان شئت فراجع وطالعه  
 فراجع عن ان يتبعه وحل عليه غيري في اجابته منه  
 فاما ان عليه يتقرب وتقرى فاما البحث دقيق والحقيق  
 حقيق مما يات في المقام ما ذكرت فلا سفة ان في  
 الوجود تلك سلاسل متصل مستمرة من الحركات حركة  
 النفس العقلية في الارادات البهنية عن التخللات وحركة  
 الجسم الفلكية في الافعال وحركة المادة العنصرية في الاستعداد  
 ذات وهذه السلاسل متصلة بعضها ببعض وكل تحيل في نفس  
 ينبعث عنه ارادة تنبع على حركة وتغير في وفي التخللات  
 اخر ينبعث عنه ارادة اخرى بقدرها عنها حركة اخرى تنبع  
 هكذا قال المحقق المرحوم ان اعتبار الحركات الثلاث بطلانها  
 فالاول سبب الوجود الثانية فالتاثير سبب البقاء الاول  
 كما ان العقل المستفاد من طرقت العقل بالفعل والعقل  
 بالفعل شرط لبقاء المستفاد والتاثير سبب لوجود الثالثة  
 وبقاء هاتين غير عكس ان نفس اجزاء حركة الاجزاء حركة  
 اخرى فيكون في الثانية الازالة الجزئية سبب للوجود الجزئي  
 وهو سبب للارادة اخرى في الثانية والتاثير كل واحد سبب  
 لاستعداد من غير عكس فيكون في الارادات تيجاد الازواج  
 ويجوز

ويجوز في الازواج تيجاد الارادات وحدوث الاستعدادات  
 تيجاد الازواج من غير عكس وان نفس اجزاء حركة الاجزاء  
 هذه الحركة في كل سابق بحيث جوده وعدمه اللاحق سبب  
 لوجود اللاحق انتهى **اقول** يدعي هذا التحقيق سبب  
 ما اوردناه من الوجود ان اعتبار الكلية للحركة ان ارادته  
 به يتبادل العلوية بحسب الوجود والبقاء به الحق عيب  
 المتدين المتصلين من الحركة اولي ولا يمنع فان مجموع  
 كل منها منطبق على الامتداد الذي ياتي من الازالة في الوجود ليس  
 لاجال بقاء اصله ان اراد اعتبار الماهية الكلية من كل منها  
 فكذا لا ان كل فرد في فرد من كل من الحركات من معلول  
 لفرد من الاخرى هو معلول لفرد اخر من الاخرى على سبيل  
 التسلسل فلا وجه لتخصيص احداهما بعلة الوجود والاخر  
 بعلة البقاء وهذا بخلاف حال العقل المستفاد والعقل بالفعل  
 لعقل فان المستفاد في اول حده من غير اول فرد مستبعد  
 ليس مسبوقا بالعقل بالفعل اصلا ولا لا يخفى والاصل ان كلا  
 من الحركتين لما كانت قد عرفت عنده لم يكن ان يكون لها احد  
 جوده والا وهو حال بقاءها لما كانت على باعتبار البقاء كانت  
 على باعتبار الوجود ايضا اللهم الا ان يقال ان الحق في كل

اعتبار مجموعية كل من اجزاءها  
 هذا انما هو من مقابله في  
 الاجزاء في الاجزاء



على القول بوجود العالم مع اثبات تلك المركبات على الحق  
 المذكور كما هو طريق الاسلاسية في الفلاسفة مع فلا  
 استعمال اصلا **ومنها** ان قاعدة امتناع تخلف العمل عن  
 العمل التامة تستلزم تسلسل العمل التامة على الوجه المستحيل  
 بالجامع العقلاء عند حدوث حادثة واحدة لان علته التامة  
 ان كانت قديمة لزم التخلف وان كانت حادثة فنقل الكلام  
 الي علته التامة وهكذا وهذا مستلزام الوجود وعلى الحكام  
 والمستكمل غير محصور باحد الطائفتين كما يقال ان  
 حادثة في فطرهم بما قالت الفلاسفة في جواب الفتن الواردة بها  
 كما وشاوي على دليلهم المنهوي على فطر العالم من ان جميع  
 ملامه منه في ايجاد الوجود فكذلك العالم الكائن في الازل لزم  
 وجوده في الازل لامتناع التخليف ولا يتوقف على حدوث  
 ولزم التسلسل وهو ان التسلسل اللازم انما مع العبد  
 وهو جاز عند ان الكلام في العلة التامة للمحدث في العلة  
 التامة لوقوع العلة التامة ثم وفهم **ومنها** ان زوال حادث  
 ما محال لانه ما يترك في الازل من اجزاء علة التامة وزوال ذلك  
 الجزاء في الازل في من اجزاء علة وهكذا فان كانت تلك الاجزاء  
 الزائلة المترتبة الزمان جميعها وجودية لا يستلزم زوالها

وجود شيء لازم التسلسل المستحيل الجامع لوصفي لاجتماع  
 والوقت في الزمانات قبل طرأ الزمان عليها وان كانت جميعا  
 عديمات يستلزم زوالها وجودا وعدم المانع للمستلزم ان لم  
 لوجود المانع لزم التسلسل المستحيل في الوجودات الحاصلة  
 حال زوال الزمانات وان كان بعضها من احد القسمين وبعضها  
 من الاخر فيا كان كلاهما غير متماهي لزم التسلسل في الحالين  
 وان كان احدهما فقط غير متماهي لزم التسلسل في احد الحالين  
 على حسب تقابل ترتيب الزمانات كقول عليه الزمان لئن ما يستلزم  
 عليه الزمان لئن ما استلزم الوجودات اللازمة لئن ما استلزم  
 فغير لازم اذا لم يكن ان يكون لازم العلة علة للآزم المعلوم  
 فقول كون عدم شيء علة لعدم شيء آخر مستلزم  
 لكون الشيء الاول علة للشيء الثاني ان مطلق عدم العدم هو  
 الوجود وان تغاير المعنويان والتعبيرين واختلاف التعبير  
 لا مدخل لها في الاحكام المصلاتيية وهذا من الوضع بحيث  
 لا اري انه يشبه على راي العقول المتوسطة فضلا عن العلية  
 بل فتقول ان كذا مطلق عليه المراتب الوجودية لعدم المتكسر  
 لشيء كما كانت المراتب الوجودية من العلية المتكسرة لشيء  
 كذلك ليس لاعمية وجوده وجوده وما ورد في الفاضل القرافي



في حاشيته الخاتمة على الشرح الجلي للمعاني العنصرية  
 في هذا المقام وأطال به الكلام من منع الترتيب بين الوجودات  
 الصافات اليها العدما بل منع التقاين بينهما مستلزمين أن يكون  
 علم علم الحوادث عدم علم العلم والمانع علم العلم المانع عدم  
 علم عدم علم ذلك المانع أربع مرات وعلمه العدما مرات  
 الأربعة العدما الستة وعلمه الستة العشرة وهكذا يكون  
 علم العلم في المراتب العلمية ذلكا بأن يكون علم علمها  
 في المراتب العلوية ولا يلزم من كون العوجج اللازم للعدما  
 في الحاشية واحد علمه الستة لنفسه لأن بقي بعد اسقاط العدما  
 المتكافئة من الحاشية علم العلم في جانب العلة ولا يتبع شيء  
 من العلم في جانب العلوية فيكون عدم علم المانع في جميع  
 المراتب علم الوجود ودفعه بأن مرجع العمليات كلها حينئذ  
 إلى علم عدم المانع لوجوده فيكون في العلة الحقيقة راسا  
 عليه مراتب العدما المتفاوتة فلا يستلزم اعتبارية وما يقضيهم  
 المقام ويضفي إليه البرهان التام في العلمية بحسب نفس الأمر  
 فتكون سببا لحدوث الحوادث ثم منع رجوع المراتب العلمية كلها  
 إلى علم عدم المانع مستلزمين أن يكون علمه العدما الأربعة  
 العدما الثمانية الأربعة عشر وهكذا يكون زيادة المراتب العلمية

وعلم الثمانية

على

على علمها متزايدة بأن يكون حتى يبقى بعد اسقاط  
 العدما المتكافئة من الحاشية وفي علمه الأربع للثاني  
 علم عدم المانع لوجوده وفي علمه الثمانية للأربعة  
 علمه الأربعة لوجوده وفي علمه الأربعة عشر للثمانية علمه  
 الستة لوجوده ودفعه بأن العلوي وان تفاوت حقيقة  
 لكن العلوي واحد حقيقة فيلزم أن يكون له علول واحد  
 على غير متناهية فمن منع ترتيب الوجوديات اللازمة  
 العدما متناهية فمن تعارضها مستلزم اعتبار المتفاوتة في  
 المراتب العلمية والعلوية على الوجه المذكور في المنع  
 بقيت حتى يكون المرجع العلمي للعلم للوجوديات الأعلى  
 الوجوديات بعضها البعض ودفعه بأن الوجوديات  
 لم تترتب ذاتا وزمانا ولكن كل منها لازم لواحد من  
 العدما المتتالية وهذا الأميان كاف في حفظ كل واحد  
 من سببه في النظام وأجرى برهان التام في العلم  
 تعلم أنه لا مفعول علمه عدم علم الشيء لوجوده ولا علمية  
 عدم علم شيء لوجود شيء غير أن يكون وجوده علم لوجود  
 فقل تلك الأبحاث لا ينبغي أن يعرف اليه بقوى الأدكار  
 لأن بعضا من هذه الأبحاث له آثارها في العلم



الطريق المتعبر من قمرنا لانها ان لم يكن ولا لنا  
هذه الحجة لا لانها ان بلغت اليها ارباب القصة  
ان خرج عليها اصحاب الدقيق انما هي من صناعة المشا  
عبيد الى الذين عن سنده الصواب الحائرين في اربعة الجبل  
وشعوب بالشفاب وهذا ان الاشكال ما يخرج من القصة  
عنهما في الامتناع بالوجه الذي ذكرت ان من سماع التي  
لهذا القصة ولعل انظر اليه في تفسيره وحيث سمعنا  
لنصر والميزان في الحجة الحجة اننا انظر اليه بعين  
الاضاف بل هو من المثال انظر اليه اما ان شئت في دفع  
الاستدلال بين المحصلين من الوجه فلم ارمنا وجهها له  
حظ من التحصيل بحيث يصلح للتعليل مثل ما يقال ان عدم  
بعض الحوادث قد يكون الامة قال به اعتبار التحصيل لان  
في الاستدلال ما يعدم لذاته بل هو من وجه الحادث وذلك من  
الحركة التي لذاته ما حقيقة ما تقوى انما كانت تعلل ان  
عدم الشيء لذاته من معنى استناعه فلا يقص ذلك في الممكن  
مقتضى عن الحادث فان قيل يجوز من ضرورة العدم الخاص الممكن  
كما يجوز استناع العدم الخاص عليه العدم السابق واللا  
حق على الزمان فلك ضرورة العدم الخاص يستلزم ضرورة

الطلق

الطلق ولما استناع العدم الخاص فلا يستلزم استناع  
الطلق وبالحجة فاما يمكن بالضرورة العدم الخاص في الحجة  
الخاص كما ياتي ضرورة المطالعين وبما ياتي استناع المطالعين  
لا الخاصين نعم يمكن ان يوجه كلام ههنا بان الحركة يقتضي  
لذاته ما علم اي حيز فرض منه بشرط وحده في الوجه يقتضي  
استنباحها استعنا فيها يكون مرجعها الى الوجه السامع للشك  
اليه و مثل ما يقال ان العلة التامة في الفاعل المستبحر بحج  
شرط التامة لان فاعلا لا اداة لا تسجيل انما هو مختلف  
المعول عن محل لادنية فيجب ان يتعلق الامة الازلية به  
جود الممكن في وقت معين فلا يوجد قبل ولا بعده لان ذلك  
الوقت ح من جمل ما يتوقف عليه فلا يكون العلة التامة في ذلك  
ومثل ما يقال قد يدخل في علمه جود الحادث او عدمه اعتبارا ب  
لا يقتضي علة او يستند الى اعتباره مثله ويستلزم الاعتبار  
بات ولا ريب ذلك من التحصيل بسبيل الاعتدال في الحان  
يعمل ان لم يكن يستدعي ضرورة ما اما التسلسل ولا  
اعتبارات فانما الحكم بجواز جميع ضرورة انقطاعه لا انقطاع  
الاعتبارات كما في الامتثال في الزمان فلا يقتضي الحكم في ذلك  
اعتبارات التي بينها ترتيب على معلولين في نفس الامر مع



مع قطع النظر عن الاعتبار والاحوال الانصافات  
والتي وحادث الغير المتأهية لا يعتبر بمعرفة قوتها عند  
حداها ماصدا عنها وحافظ نفس امرتها متغير واحد فلا يتأ  
ولا تعدل الا بعد الاعتبار فلا تلزم اما ما نحن فيه فاما  
لا اعتباري الذي مدخل في وجوه الحادث او عدمه يجب  
ان يكون له معنى من التحقيق في نفس الامر قبل معالجه وكذلك الحال  
فيما يفرق بين هذه على ان تقول لوجان تجدد امر اعتباري  
غير علمه او يستند اليه من غير علمه وكونه علمه لوجوه حادث  
لا يستد با بنبات الصانع لوجان ان يكون كل حادث  
يجب يتجدد او لو لم يوجوه بعد ان لم يكن فيوجد له  
الا ولو لم يكن في مستندة الازات الحادث والافيق  
اصلا او تكون مستندة الى اولوية اخرى وهكذا يطرق تسلسل  
الا ولو بات اللهم الا ان يثبت او لا وجوب استناد كل حادث  
الى حادث موجود ويخص الحكم بحال علمه الاعتباري بما عدا  
الفاعل من الشروط وسائر المتجهات للعللة الشارطة ومثل  
ما ذكره الصمد الشيرازي في شرحه للهيئة الاقضية جريا  
عن ابي الاشعث البزج ان الحكم بان كل حادث لابد له من علته  
حادثه مخصوص بغير الحادث الذي يكون مرتها عود الحادث

كالهيئة التي هي في ذاتها تجدد وتقص ولحرق وفوات فاما احدا  
الحادث فيجب استناد الى العللة العقلية من غير قوتها عند  
ما اصلا فيكون هذا الحادث برزخا بين عالمي القدم والحادث  
يستل الحادث ان يتوسط الى الابد القديم ويستند هو اليه  
بذاته هذا خلاصة ما ذكره وهي على تقدير تمامه يتم الجواب  
عن الاستشكال الثاني اي نعم لكن فيه ان يكون مرتبة الحركة هي الحادث  
ان استلزم كونها حادثا مع قدم علته الشارطة فكيف كانت الحركة  
العقلية قديمة عندهم وان لم يستلزم ذلك فلم كانت جزئياتها  
حادثا فان قيل مرتبة الحركة هي حادث جزئياتها شيئا بشيئا و  
زوالها كذلك لاحدا فاحدا وبالمجملة هي مرتبة الحادث والاول  
ونعاب التجدد ولا تنقضاء على الاتصال فتكون مرتبة قديمة  
لعدم علته وان كان جزئياتها حادثا بكل مرتبة ذلك فانها  
مخصوصة بما تأخرت عدم كل جزئ في بعد وجوده وقيل ان كان  
لزم امتناعه وان كان لعدم علته عداد التسلسل ويحك ان يقال  
ان الحركة القديمة ولا احدا لها لا يحسب التي هم اذ افترض فلا  
حاجة لتوسط العللة عن غير علته من حيث هي كل ذلك  
ح استلزم الحادث الحادثية الى تلك الاجزاء الوهية والافقية

ان عباد قد يكون العقل  
قفا او مهيأ كرت  
جاء في راسل كرت  
يقول صفت العقل  
قفا او مهيأ كرت



فان اثبت لها الحق من الحق المنقول لا من غيره بعد الكلام في  
استقرار علمه والزام التسلسل المستعمل ولهذا استبعدنا التمسك  
على العجز وكلها في انفسه جنانا ان اشتبهه فارجع اليه **ومنها**  
ان التسلسل الحكم باستحالة العلم في علم الراجح نقلا ونقد  
الاول بالحدث الاول اليه الغير المتأهية وعلم الراجح تع  
لها باسرها بحيث لا يتعد عنها شيء في الاول ثابت بالبراهين  
القطعية اجماعا من العقلاء الذين بعد بشايرهم فكيف يتأتى  
لهم دعاء بطلان التسلسل باقامة التحقيق والتعريف و  
حيثيات وغيرهما عليه هذا الاشكال غير مختص بالدرجتين بل يترق  
دونه فترى بل هو عام على كافة اصحاب النظر من المتكلمين  
لقد سقنا المسائل اربعين ولا يشك في كونها على اختلاف الاراء في  
علم الراجح سبحانه من كونها صفة او صفة ذات او صفة  
هو فضل الاشياء العينية والذاتية هيئة كما صغر عند تعاقب  
حصولها يحصل من قلته بذاها وبذات الله تعالى اما  
الاول فلا بد الاضافة فتدعي بحوثها لغيره  
امتناع الاضافة الى العلم المطلق فيكون للعلوم الغير المتنا  
هية بثبوت انفي في علمه على غير امتياز بعضها عن بعض  
واما على الثالث فلا بد حصول جميع الحوادث المتتالية

في الاول انما يتصور بان يكون الوجود وعاء يجمع فيه المتعاقبات  
الزمانية مسمى بالدهر وعنده من العبادات علم ما في راي  
اماعلى الاخرين فظاهر بالمالا يكون علمه لا في علم  
اجمالي هو نفس ذاته شيئا بالمالا البسيطة التي يحصل في  
الجميع من مسلك في اول وهلة قبل الخد في تفصيل الحق شيئا  
شيئا وهي هيئة اجالية تكون مبدل ونشأ للصورة المتغيرة  
فيكون ذاته تتاح كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الاشياء انما  
حيث والذات هيئة **ناقول** هذا القول حق في نفسه يشهد  
لرسالة الغطوف وسلسلة الفكرة ولا يخرج عليه اكثر العقلاء  
كالحق الذي في العلانية الخفية والمحقق الحق وغيرهم  
وكون لا يخفى في الحقيقة عن مصيقات الاشكال المذكورة لان  
الاشياء وبذلك العلم الاجمالي اوسع امتياز بعضها عن بعض  
فيكون ان يكون لكل منها ثبوت ممتاز عن ثبوت ماعلى  
منها ويعود الاشكال فمرة باو لا معه كما هو ظاهر التمثيل  
بالحالة البسيطة الجارية فمرة ان اختلاف العلم الراجح في ذلك  
الاجمالي يستلزم ان لا يكون خصوصية الاشياء معلومة له  
تع في الاول فنعني ذلك علم اكبر من اقل ان يقال ان تمام  
الاشياء بعضها عن بعض العلم الاجمالي لا يستدعي شيئا



ويلاحظ تحلف القاعدة العقلية المبنية من ان ثبوت شيء  
يستدعي ثبوت الشيء في بعض الصور فهذا اساس الاستدلال  
لانه اصل سيم في اثبات العجوة الذي صرح به ان يقال ان  
ثبوت الامتياز جميعها بواسطة الامر الوجداني المشترك بينه اليه  
هو الوجه الحقيقي كاف في امتياز بعضه عن بعض على ان يكون  
ما به الامتياز كبعينه ما به الامتياز كما التزم بعض المتأخرين  
في تقريره هذا المقدم في الشخص فاما ان عندهم غير  
عن نفس الطبيعة المعروضة للشخص ففقط من غير اعتبار العلم  
والعروض معها بان يكون ما به الامتياز عين ما به الامتياز  
واما ان يقال ان ذلك الامر الوجداني المشترك فيه لا يرجع للثمة  
خاصة بكل من الوجودات بل ان سببا لامتيازها فيكون ما به الامتياز  
شترك فنفس ذلك الامر الوجداني وما به الامتياز هو من حيث  
اعتباره مع علاقة من العلاقات الخاصة وبغير التحقق  
العلاقة بالفعل يستدعي تحقق التعليلين كذلك وتحققها  
بالفوق لا يجدي في حصول الامتياز بالفعل واعلم ان الاشكال  
الذكور يرد على هذا سقفة في علم العقول العالية لوجود  
احاطتها بجميع الكائنات عندهم بل في علم النفوس المجردة  
الفلكية ان قالوا باحاطتها بجميع ابعادهم ثم بين في الاشكال

في اقسام جميع الصور المحسوسة للحوادث المجردة وان  
مها من الاوصاف والحوادث المرتبة عليها في النفوس المطهرة  
العقلية بما قيل ان النفوس المطهرة كتاب الحق كالبينات  
ففيها يحكي الله ما يشاء وينبئ عنه ام الكتاب وهو الذي  
يعبر عنه في الشريعة بالروح المحفوظ عندهم فيقول في راس  
كل سنة من سنين العالم الالهية وهي ثلثمائة وستون الفا ما  
يعمل الخلق يثبت الله في تلك العقوب الفلكية صور ما  
ادخله في تلك السنة ثم بعد تمام الايام ايضا يجمعها في  
ليلة صور ما يوجد في السنة الاخرى وهكذا الى الابد النجاء  
واشار الى اواخر هذه السنين بقوله تعالى يوم تقوم الساعة  
كظم السجل للكتب في الايام تلك السنين بقوله تعالى تخرج الساعة  
والروح اليه في يوم كان مقداره الف سنة ما تعدون  
هذا على قول من يركب ان نسب ان منتهى مرات الافلاك بعضها  
الي بعض صفة بناء على هذا اول علم القدرة ودخل في كمال  
الحكمة ويلزم ذلك ان لا يعود الا فلاك في حركاتها الى وضع  
معين من اوضاعها الباطنة وما قيل من ان تلك النسب  
عددية ومنهم صاحب حكم الاشراق ويلزم ذلك كل وضع  
فلكي يقتضي معنى عود شدة مدة تكريره لثبوت انتم و



الا فلاك اليها كنسبة الاعداد التي بازاها تلك الاربعية الى  
 عدد يعكس جميع تلك الاعداد فقط قبل تكاملها ووضع الفلكية  
 يستلزم تكرار الحوادث الكونية بكون امثاله لا يعيا لها لا تتخلل  
 اعادة العدم بعينه فتلك صورها المرسومة في القوى الطبيعية  
 الفلكية متناهية لان صورة الوضع المعين هي بعينها صورة  
 الوضع المماثل لها من جميع الوجوه فلا يلزم محذور من اجتماع  
 تلك الصور لصلها وقد بينه الخبير في رسالته لاثبات التقا  
 نع وجوب تكرار الاعداد الفلكية على الفلك الثاني وعده  
 على الاول بما يحصل ان اذ كانت النسب عددية قلنت من  
 اربعة اعداد كنسبة زمان دورة واحد منها الى زمان دورة  
 اخرى كنسبة الثلثة الى اربعة ونسبة زمان دورة ذلك  
 الاخر الى ثلثت كنسبة الاول اربعة الى السبعة ونسبة زمان ثلثا  
 الى اربع كنسبة السبعة الى العشرة فيلزم تكرار وضع معين  
 لتلك الاعداد في مدة من الزمان نسبتها الى اربعة دورات  
 كنسبة العدد للعدد ويجمع الاعداد المذكورة اربعة اربعانية  
 ومشتري الى تلك الاعداد وذلك لانه اذا طار الفلك الاول  
 دورات ثمانية وعدها ثمانية واربعين وهي عدد يحصل  
 من ضرب في الثلثة العدد المذكور وجب ان يكون

الفلك

الفلك الثاني دورات عددها مائة وخمسة وهو عدد  
 يحصل من ضرب في الاربعة العدد المذكور اربعين لان نسبت  
 زمان دورة الثاني الى زمان دورة الاول كنسبة اربعة الى  
 الثلثة ونسبة زمان دورة الاول الى زمان دورات ثمانية  
 عددها مائة واربعين كنسبة الثلثة الى اربعائة وعشرين  
 منها مساوية للثلاثة ونسبة زمان دورة الثاني الى زمان  
 دورات ثمانية للاول عددها مائة واربعين كنسبة اربعة  
 الى اربعائة وعشرين اعني نسبة الواحد الى مائة وخمسة فقط  
 ان في زمان دورات الاول مائة واربعين دورة ثمانية  
 الثلثة مائة وخمسة دورات ثمانية ومثل ذلك بقية ذلك  
 كل واحد من الفلكين الاخرين ايضا يجب ان يدور في الزمان  
 المذكور دورات ثمانية عددها ما يحصل من ضرب في العدد  
 الذي بازاها ذلك الفلك العدد المذكور والمذكور اعني  
 يدور اثنان سنين دورة والاربعة اثنى عشر واربعين  
 فيكون وضع الافلاك الاربعة في طرقات ذلك الزمان وضعها  
 واحدا بعينه وهو المطلوب واما ان كانت النسب صمية  
 فلفظ عن ان نسبة زمان دورة الخارج المركز للشمس  
 الى زمان دورة تلك الثوابت نسبة لم يتحقق في الفلك



فنقول يستحيل تركه وضع الشئ بالشئ إلى الثواب  
 لأنه لو تركه لوضع لوضع بغير الوضع المتأخر زمان بقدر  
 كل من زمانه ووجه الحاجز المركز والثابت فيكون زمانا  
 بينك الذي يثبت متساوية لكن زمانا متساوية للزوات  
 المذكور الذي يثبت لأنه فتكون النسبة بينهما معدومة هـ  
 لا يقال أنه وقع الاشتغال في انقسام صور جميع الحوادث  
 في القوى المنطقية العقلية فلا اشتغال في انقسامها في القوى  
 الحسية العقلية والمادية العالية والمادية الاخرى  
 الرقيقة منها الكلية والتكليات ليست الامتصاصية ولا تسلسل  
 فيها لانها تقول عدم تنامي الحسنيات فتستلزم عدم تنامي  
 الصور الكلية اذ كل جزء في تميز عن اخره ولو من بعض  
 الوجوه الكلية والافضل من كونها ساطعة على  
 من جميع الوجوه غير ممكن كما لا يخفى على من سلكه النظر  
 خطأ في وصفه لا يستلزم ما عارضه على من له في العقلات  
 يد طولها مرات في دفعه شئ متصل به او ليس له وقد يلج  
 في المقام بحث الله تعالى كما لا يوجب به فلا يكون المراد  
 ان لم يستف فيه احد وان لم يستلزم ان يحد في نفسه  
 من هذا مثلا **ومنها** ان الدليل المشهور للفلاسفة

الله

الذي عولوا عليه في اثبات الواجب ثم وقد سبب  
 صاحب المواقف الى بعض المتأخرين وقال سائر بعض صاحب  
 التلويحات مما لا يكاد يتم اذ حاصل ان مجموع الممكنات التسلسلية  
 بغير غاية لا بد لمن عليه لا تكمل نفسه ولا جزءه في خارجة  
 عنه ضرب في الخارج عن مجموع الممكنات من الواجب تقا  
 ويترك عليه جتان الاول ان الجميع اما ان يمتد على نفس  
 الاحاد من غير اعتبار اسنادها اليها او مع اعتبار اسنادها اليها  
 الاجتماعية فكل الاول لا يمتد لعدم الجميع الا على الاحاد اعطى عليها  
 وهي ما فوق العلول الاجتماعية بغير غاية وعلى الثاني على الجميع  
 في علمه الاحاد ومع علمه ذلك الامر لا يتركه علمه الاحاد هي ما فوق  
 واما الامر الزائد فاما امر اعتباري فيتمتع من نفس تلك  
 الاحاد فلا يحتاج الى علمه علمه ما يتنوع هو عنه فعلة  
 المجموع هل ينفذ ايضا في علمه الاحاد اعني علمها او امر  
 حقيقي لازم لوجود تلك الاحاد اذ لا معنى لوجود نفس الاحاد  
 بدون ثبوت اجتماعها فتكون علمه هي نفس الاحاد فتلك  
 علمه المجموع علم الاحاد ونفس الاحاد وعلى حال التلويح  
 الجميع الى علمه خارجة البتة لا يقال انهم قد روي في سائر  
 الدلائل ان المراد من المجموع هو نفس الاحاد بلا اعتبار البتة

مجموع



معها ولا شك ان المجمع بهذا المعنى موجود لعدم اعتبار  
امر فيه سبق الاحاد اليه بل اجمعها موجودة ولا في انه ممكن  
لاحتياجه الي كل واحد من تلك الاحاد ولا في ان كل واحد من  
جود محتاج الى عدة ما فالكاف واحد محتاج الى عدة واحدة  
والكان كثيرا محتاج الى عدة كثيرة فالمجمع بذلك محتاج  
الى عدة ولو كانت هي نفس على الاحاد الكثيرة فيبقى فيها  
الترديد الذي كونه الدليل يحصل المطلوب لا ناقصا ما  
كرناه معارضته لدليل المقدمة القائل بان على المجمع يجب  
ان يكون خارجة عنه تدل على ان على المجمع يجب ان يكون على  
الاحاد اعني ما فوق العلول الاخر في ذاتية فيه او مجموع على  
الاحاد ونفسه فتكون نفس الاحاد وعلى اي تقدير لا يتم  
الاستدلال ويمكن ان يقال معارضته بهذا الوجه لا في الحقيقة  
اذا لم يقول لو تسلسلت الحركات من غير الانتهاء الى الحق  
كانت على المجمع خارجة عن السلسلة لما تمسكت به من الله  
لدليل وعرض خارجة عنها لدليل العارض واللازم باطل فالمتعارف  
مثل ذلك في ان مصادق على مجموع على الاحاد لمجموع الاحاد  
في علته لاحاد الاحاد على سبيل التفصيل فلا محذور في ثبوت  
المجمع الاول الثاني فترى ان الدليل على هذا التقدير قياسي

استثنا

استثنائي في نفي وجود التقدير المشهور استثنائي في وضعه  
لا يتوقف على التام الثاني ان على المجمع الحكم عليها باستحالة  
كونها نفس المجمع او جزءه اما ان يراد بها العلة السابعة فيجب  
ان يكون نفس المجمع فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه اذ العلة السابعة  
انما هي عبارة عن مجموع استثنائي كما تقدم على العلول لان  
المجمع متقدم واللازم في العلول المركب تقدم الشيء على نفسه  
بمرتبته من اذ مجموع المادية والصورته جزء من العلة السابعة  
وهو عين العلول وايضا العلة السابعة المجمع المركب من الذات  
والممكنات يلزم ان يكون عينه لا جزء منه لا محتاج للمجمع الى ثبوت  
الاجزاء كخارجة عنه اذ لا خارج واما ان يراد العلة الفاعلية  
فيجب ان يكون جزءه في علته الكل يجب ان يكون على مجموع اجزاء  
الجزء على نفسه لعل ذلك انما يلزم لو كان علة تامة وايضا متفرد  
بالمجمع لذلك وجب ان يكون عليه ما حققه صاحب الحافظ وغيره  
ان المراد الفاعلية لكن لا مطلقا بل الفاعل المستقل بان الثاني  
بمعنى ان لا يستدل بالعلول الا اليه او الى مصاد عنه والفاصل  
لهذا المعنى في المجمع الذي هو مجموع اجزائه مما يجب ان يكون فاعلا  
لكل جزء منه ولا له يكون مستقلا ضرورة احتياج بعض اجزائه الى غيره  
واذا لا يجرى هذا الدليل في صور التقدير فلا نقص على ان ان

ورد



اريد ان الفاعل المستقل المجمع يجب ان يكون هو عينه فاعلا  
 كل جزء منه يلزم في المركب الذي به اجزائه تقدم زمانيا كما  
 السرر اما تقدم العلول على المستقلة او تخلف عنها اذا  
 لفاعل المستقل المكان موجود عند الجزء الاول فالامر الاول  
 او عند الثاني فالثاني وايضا الفاعل المستقل في ثلثة اشياكل  
 منها معلول لعل اخرين هو مجموع العمل الثلثة وليس هذا  
 المجمع عينه فاعلا في شي من اخره ان الفاعل لكل منها  
 واحدة من تلك العمل فقط وان اريد ان الفاعل المستقل المجمع  
 يجب ان يكون اما فاعلا لكل جزء او مستقلا لعل لكل جزء حتى لا  
 يحتاج شئ من الاجزاء الى ما هو خارج عنه فيجب ان يكون ما في  
 العلول الاخرين فاعلا مستقلا للمجمع بهذا المعنى من غير ان يكون  
 فاعلا لنفسه بل بمثابة ما يلزم اشتراكه على ما هو فاعلا له ايضا ما  
 فوق ما فوق العلول الاخرين هكذا الجزء النهائي واجب  
 عنه شارب المواقف تحريلا في ما في المتن باننا نقارن الثاني فيقول  
 لا شئ من اجزاء المجمع الذي نحن فيه يصلح ان يكون فاعلا  
 مستقلا بذلك المعنى لانه كل جزء من فاعلا مغلته او لا يملك  
 فاعلا منه يلزم ترجيح المرجح واورد عليه الحق الدافعي  
 الوسائل القدرية ان معنى الفاعل المستقل على ما انشاق اليه

اخ

اخ الكلام هو ان يكون العلول مستقلا الى ان لا يشتد  
 اليها والى اجزائه فيقول على كل جزء وان كان اكثر تأييدا فيكون  
 الاحاد المستقلة الي نفسه اكثر لكنه اقل اشتغال على عمل الا  
 جزء فيكون الاحاد المستقلة الى اجزائه اقل وذلك الجزء و  
 ان كانت العلولات المستقلة الي نفسه اقل تكن المستقلة  
 الى اجزائه اكثر فالمعتبر في الاستقلال احكاما لا في القلته الذي  
 كره فيكون احدى ما في علو الجزء اكثر مع كون اخر منها في نفس  
 الجزء اكثر لا يقتضي اولوية احدهما من الاخر فان تلك الاستثناء  
 لا نفس الشئ او لا بالاعتبار من الاستثناء الى اجزائه وعلى تقدير  
 انتفاء الاولوية يلزم ترجيح المسايك قلت مفهوم العلية لا  
 مستقلة لية تحقيق فيها سواء كان على السوية فيها اربع احوال  
 لوية في احدها فيكون متواظلا او متساويا ولا يلزم من ذلك  
 ترجيح المسايك ولا المرجح كما في سائر المفاهيم المتماثل  
 طية والمشكلة فان قلت يلزم من توارد العمل المستقلة على  
 معلول واحد قلت فلو لم تورد العمل التام بحال مطلقا وكذا  
 فوار العمل المستقلة المتباينة اما التفاضل فلا فانه استثناء  
 بل هو واقع عند جميع التفاضل فانه العقل العاشر عشر  
 على مستقلة بالحق الذي كونه تسع منها مركبة وهي السلاسل



المتباعدة مما خوفي الى المبدأ الاول وواحدة بسيطة ومعلولة  
 الاول تم وتقدس والعقل التاسع لتسح ملل كذلك ولذا  
 له ثمانية وهكذا بل فقول سلسلة العقول العشرة لما اعتزل  
 مستقلة كالاعا منقصة عليه حال السلاسل التسعة الاخرى  
 فان عدد العلل المستقلة لكل سلسلة منها هو عدد العلل العقل  
 الذي ابتداء منه لا يقال لابد لكل معلول من عدة كائنا ولى  
 مما عداها لانا نقول ممنوع بل هو عين النزاع فان قيل البرد  
 بالعلل المستقلة فلا شريك له في التاثير صرح به شراح المل  
 في بحث العلة والمعلول وحيد فيتم الكلام لان كل جملة اخذت  
 من غير المتناهي فهي علة قريبة لغيره منه ويشاؤها غيرها  
 فان اثير القريب في ذراخه فلا يكون شئ فيها علة قريبة للجم  
 اذ لا مزية لغيره على آخر في اعتبارات علته القريبة علة قريبة  
 للجموع تلكا انما يريد ملاشريك له في التاثير مطلقا قريبا  
 او بعيدا فلا تم وجوب وجود العلة المستقلة لهذا المعنى لكل  
 معلول كيف ولوجع لا تتقرب من العلل المتشابهة في مطلق التا  
 ثير ان اريد ما يلزم شريك غير جناسه منه ولا داخل فيه جمع  
 الى المعنى الاول وجمع اليه ما ورج عليه وان اريد ملاشريك  
 له في مرتبة تاثيره قريبا كان التاثير ابعيد وكم بوجوب

وجوب

وجوبه في كل معلول بناء على انه لابد في كل مرتبة من مرتبة  
 التاثير من شئ يكفى تمام الوصف فيه ضرورة افتضاء  
 الوصف موصفا فامعينا فنقول العلة المستقلة القريبة بهذا  
 المعنى هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية ان هو تمام  
 القريب في تلك السلسلة فان كل جزء منها معلول قريب  
 لجزءه وان اريد تمام الموزع في المجموع من القريب البعيد  
 فنقول هو ما فوق المعلول الاخير من السلاسل المتباعدة  
 من واحد واحد من الاحاد التي فوقه الى غير نهاية فان تمام  
 علة كل واحد من الاحاد هي السلسلة المتباعدة من الواحد  
 اليك فوقه فتمام على الجميع هو مجموع تلك السلاسل فان  
 نقل الكلام الى علل تلك السلاسل لكونها ممكنة فنقول  
 علة كل سلسلة هي مجموع السلاسل التي في تلك السلسلة  
 فيجمع على السلاسل هو مجموع جموعات السلاسل التي في  
 تلك السلاسل واستوضح ذلك من ان تمام العلة المستقلة  
 الموجودة من الواجب المتكاتف هو ما فوق المعلول الاخير  
 من الاحاد على انما سلسلة او مجموع السلاسل التي داخلها  
 ما فوقه المعلول الاخير تاثيرها ما فوق ما فوق المعلول الاخير  
 وهكذا فاذا اعتبر المعلول الاخير للعقل العاشر مثلا كان تمام

العلوة اما السلسلة المتبادلة من العقل التاسع الى الواجب  
 نقاد جميع السلاسل التسعة المتبادلة ان ليها من التاسع  
 والثانية من الثامن وهكذا المنتهية بحالها الى الواجب نقاد  
 وعلى تلك السلاسل التسعة هي مجموع الثانية مجموع  
 التسعة ومجموع الستة ومجموع الخمسة الى مجموع الاثنين  
 بل الى الواحد اعني جميع هذه المجموعات وكذلك جاري  
 السلسلة الغير المتناهية بلا فرق عما يقول به المتقدم هنا  
 نقول به هناك هذا محمول كلامه مع تنقيح وتوضيح افرك  
 لك ان فرق على كلامه شاح المواقف في نظرية كلية كثيرة  
 للجملة الغير المتناهية من ان ليس جزء او من جزء بل كل جزء  
 فعلية او من ان ما ذوقه المعلول الاخير هو الجزء الاول با  
 فعلية الجميع لان من مجموع على الاحاد باسرها وعلمه الجميع  
 يجب اليك ان كذلك وبعد التياتي قد بان الامع ونفع  
 الاسكال صعب المهمة خطب فلا علينا ان تستخرج الروح  
 في تحقيق الغام وتوضيح المرام ولا يتالي بتطويل الكلام  
 بعد ما اثبت بالبراهين القطعية ان المكان ما لم يجب  
 عن علته لم يوجد ولا شك ان وجوب وجوده انما يتحقق  
 باشتقاق جميع احواله من احوال عدم الجميع الذي نحن فيه

علم

عدم اجزائه باسرها ولا شته في ان امتناع هذا النوع لا يمكن  
 ان يكون سبب من سبب لان امتناع عدم المعلول العلوية انما يكون  
 على تقدير وجودها ولا يتبادر هذا التقدير في النوع المذكور ان  
 نقول العلة يجب تقدير وجودها وجوب وجودها على معلولها  
 ولا شك ان وجوب وجودها ايضا انما هو امتناع جميع احواله  
 عدمها ومن احواله عدم ذلك الجزء ذلك النوع من احواله عدمه  
 انك لو لم يكن امتناع ذلك النوع من عدمه معللا بنفسه للبقاء  
 يلزم مثل ذلك في المركب من الواجب في الممكن كالعقل الاول  
 مثلا ان من احواله عدم العقل الاول علمه مع علم الواجب نقاد  
 عن ذلك فيلزم ان يكون امتناع هذا النوع من العلم لا امتناع  
 عدم الواجب نقاد وفيه تقليل الشيء بنفسه لانا نقول انما يلزم  
 ذلك لو كان ذلك النوع من العلم للعقل ممكن لا يحتاجا  
 في امتناعه الى علة وليس فليس سلبا ان عدم العقل لا يلزم  
 عدم الواجب فعلا ممكن لذاته لكن لا يلزم من تقليل امتناع  
 باشتقاق عدم الواجب نقاد تقليل الشيء لنفسه للذي البير  
 به علم العقل المتعارف لعدم الواجب من عدم الواجب  
 مع ولو قيل من احواله عدم العقل الاول علم الواجب نقاد  
 كان خلفا من القول الاصح لا ولا خلف في ان اكل جميع اجزائه

نعم



من اتحاد عدمه ومن اتحاد عدم اي جز من جز منه فيلزم تعليل  
الشيء بنفسه فطعا بل نقول اشتاع جميع الاتحاد على الكل متوقف  
على اشتاع الفعل الخاص المذكور وهو متوقف على اشتاع  
جميع الاتحاد على كل جز من جزه وهو متوقف على اشتاع  
ذلك الفعل الخاص فيلزم توقف الشيء على نفسه بمرتبتين  
وهو لدور لا يقال كونه عدم الكل بجميع اجزائه من اتحاد عدم  
الجزء بجزءه لم غاية الامر ان من اتحاد عدمه المقارن لعدم  
بقية الاجزاء باسرها وبجزءه اشتاع هذا العلم المقارن لا يتحقق  
عدم بقية الاجزاء التي هي على فلك الجزء وذلك لوجوب جز  
كل منها بعلته الموصوف في السلسلة لان مقوله هذا النوع لا يفرنا  
اذ اننا نقول من جملة الاتحاد عدم الجميع عدم الجزء المطلوب  
يمكن تعليل اشتاع عدم الجزء المطلق باشتاع عدم جز معين  
منه اذن من اتحاد عدمه الموصوف عدم المطلق فيلزم تعليل الشيء  
بنفسه لان اشتاع عدم جميع تلك العلم باسرها في قوة وجوب  
وجود علم ما وهذا الحق لا يثبت ان ينسب بالمعلول اليه بل وحده  
معينة سها لا يمكن تحقيق هذا الحق بدنه بل نقول قد يتحقق  
هذا الحق قبل كلها في مرتبة علمها فلم يبق الا ان يتحقق علم ما  
منها معتمدة لعدم لذاتها او لعلته خالصة منها واجبة الوجود

لذاتها

لذاتها وايضا ما كان وهو المطلوب ويمكن ان يقال ان اشتاع  
عدم الجميع بجميع اجزائه في قوة وجوب وجود واحد مامن اتحاد  
وجود وجوب وجود واحد ما لا يمكن ان يكون معلولا لغيره معين  
من احادها فيكون واحد مامن اما واجب الوجود لذاته او  
لعلته خارجة عن الجميع فقد حصل المطلوب هذا ما سنعني في  
انعام الدليل بافاضة الرب الجليل وبعد ما كنت مستغفنا لهذا  
الوجه السامح بالاجال الدائرية عن تفصيل التوجيهات لربنا الفاضل  
من لجان ذكره تعليلاته على الرسالة القديمة ان بعضهم قد  
هذا الامر هناك بعد تمهيد مقدسه احد هما ان العلم يجب  
ان ترجح وجوده المعلوم على سبيل الوجوب بحيث لا يطرقت  
اليه لعدم شرط وجودها اصلا وتأثيرها ان الجميع  
يتصور لتعلمه بانعدام جملة الاجزاء بالاسرها ما حاصله ان  
جميع الممكنات لا يمكن كل من احادها بحيث نرى يعلم بحيث  
لا يبقى منه شيء فوجب ان يكون لذلك الجميع علمه عتق با  
لنظر اليها هذا العلم وما هو الا اسرها خارج هذه اذا كان  
شيء من اجزائه علمه له بحيث يجب به وجوده وينسب عدمه  
لزم مقدسه على نفسه وعلمه قبل عليه العلم الجميع بالاسرها  
رفع بان يوجد واحد مامن اتحادها بان يوجد كلها فلا

يلزم من عليه جزء لا امتناع هذا العلم على المجموع تقدم على  
 كلا واحد من احواده حتى يلزم تقدمه على نفسه وعلى كل واحد  
 فيه تقدمه على واحد من احواده وعليه لا كنهية ما فقرة العلوي  
 الاخير للعلوي الاخير قال ويمكن تلخيصه بان يقال علم المجموع  
 يتصور على نحوين عدمه فلا سريته لا يتصور عدمه بافدام  
 جزء ما بسيط ومركب وعلم المجموع لا يبدل ان يتبعها جميع انشا  
 علمه ومن حيثها عدمه بافدام جزء فلا يجوز ان يكون جزء منه  
 علمه انه اذ يلزم كونه ذلك الحق علم لنفسه ولعله اذ صار سببا  
 لامتناع عدم نفسه وعدم ما يتقدم عليه وما كان سببا لامتناع  
 عدمه فهو كان سببا لوجوبه وان شئت قلت هذا العلم في قوة  
 الصلح للجزء في تقضية الايجاب الكلي فيلزم ان يجب كل جزء  
 واحد بهذه القوة فيلزم عليه الشيء لنفسه ولعل لو لم يقع  
 ما قيل هذا ما اتاهه **قول** لم يخصه به بالانحصار اخذ ان العلم  
 المجموع بعدم جزء ما كان انعدامه بالاسر لنفع ما قيل على الحق  
 جبه الذي نفق وقد عرفت من قوله ان اخذ انعدامه با  
 لاسر صحيح لا يصح تليل امتناع عدم المجموع باسمه ايضا  
 بجزء منه ولكن في لزوم كونه ذلك الجزء علم لنفسه لعله  
 خفاه **فقول** في بيان ان امتناع علم المجموع يجمع اجزائه

في قوة امتناع علم الجزء المطلق او الواحد المطلق او الموجه  
 المطلق ولا شك في ان امتناع عدم المطلق اخص وجوبه لو كان  
 معطلا بامتناع عدم الخاص المعين اعني مجموع ومن الضرب  
 ويات ان وجوب كل خاص بخصوصية متوقف على وجوب  
 المطلق لزم كون الخاص المعين علم لنفسه لكونه علمه لطلقته  
 ولزم كونه علمه ليجب الخ اذ كونه علمه لطلقته وما نقضهم  
 صاحب الفيل من ان علم المجموع باسره يرتفع بوجوده <sup>كل</sup>  
 ما امتناع هذا العلم يجوز ان يعلم الجزء معين منه اذ الامتناع  
 من كونه ذلك الجزء علم لوجوده واحد ما لا يستحال فيه يمتنع  
 على الفقرة عن ان علم المجموع باسره انما ارتفاعه بوجود  
 واحد ما من حيث انه واحد ما لا يعينه وجوب واحد ما  
 لا يعينه من حيث هو كذلك عز توقف على وجود جزء معين  
 فكيف يكون وجود الجزء معين علمه لانه فانقلت ان تمام العلم  
 بهذه التعجبات وان كان تاما لكن فيه مرجع الي دليل  
 آخرين ولا لا المسئلة الاول من مسلكها اثبات الواحد الغير  
 المتوقف على ابطال الله ورسالة التسلسل ومصادره لو تسلسلت  
 الممكنات لاحتاجت الى علتها بتوقف ارتفاع مجموعها بالكلية  
 بحيث لا يبقى شيء من النظر اليها وما هو الا الواحدية هذا



هذا الدليل الذي قاله صاحب المل مفت انه وفق لاستنتاج  
 قلت يكفي في تقابل الدليلين الفناء كل منهما اياهما ببعض  
 المقدم ما لا يختلف المضمومات والتعريفات مع اشتراط  
 ويات جميع المقدم ما لا يخفى على الناظر الميسر طرق المسلكين  
 ان اكثرها ما يرجع الى موهبي واحد وان وقع الاختلاف  
 العكسي والتغاير لا اعتباري في البين فما البق بالمقام ما لا  
 عباراتنا وحسبك واحد وكل الى تلك الحال يشير بقي في  
 المقام بخلاف الاول ان كون عدم جن ما على ما اعتبره المثال  
 من زجاجة في غير ذلك كلامه شارح المل فقف في تقرير الدليل  
 الثاني او عدم الاجزاء باسرها على ما اعتبره صاحب المتن في  
 بناء على ظاهر كلامه من اتحاد عدم الجميع ان اريد به ان هذا  
 العلم هو عينه علم الجميع او هو جزء منه فيكون ذلك العارض  
 للشيء غير العارض بجزء منه والاجزاء باسرها لو كان ذلك  
 لكان الوجود العارض للشيء او الاجزاء ايضا عين الوجود العارض  
 العارض لكل فلا يكون للجزء علمه لكل وان اريد به ان عدم  
 الجميع انما يتحقق بعدم جزء ما فقط او بعدم الاجزاء باسرها  
 فيكون ان هذا العلم علمه ذلك العلم فلا يلزم من كون  
 جزء معين علم للجميع وموجبه لاستنتاج علمه وان يكون

ذلك

ذلك الجزء علمه لاستنتاج علم نفسه انما يلزم لو كان عدم الجميع  
 عين علم ذلك الجزء وليس كذلك بل هو معلول له ولو لم  
 من كون شيء علمه لاستنتاج المعلول كونه علمه لاستنتاج علمه لئلا  
 بطلان الصفة راسا ان عدم العلم مطلقا علمه لعدم المعلول  
 وكل علمه موهبة علمه لاستنتاج عدم المعلول فتكون علمه ايضا  
 لاستنتاج عدم نفسه ايها وهو صحيح وهذا الجواب لا يرد على  
 ما اخبرناه في تقرير الشبهة المقولة في تمام الدليل لا يقال  
 هو خارج عليه ايها لان عدم المطلق ايها انما هو علمه العلم  
 الخاص لا يخفى من اتحادنا لان قولهم فلا حاجة بنا الى اعتبار  
 كونه من اتحاده بل يكفي كونه علمه لان امتناع عدم المطلق  
 ثابت ضرورة ولا حاجة ان يكون معللا باستنتاج عدم الخاص  
 ويمكن ان يجيب عن اصل الجواب بان كون علم الجزء اولا للجزء  
 علمه لعدم الجميع انما هو على تقدير ان يوجد الجميع بما هو  
 واحد واما اذا اخل من حيث هو فيكون علمه عدم كل واحد  
 من اجزاءه وعدمها بالكلية من اتحاد علمه لانه علمه بجزءه  
 انه انما للجميع من حيث هو كونه محتاجا للاحاده وموقفا  
 عليها كان علمه كونهما علمه لعدم قطعنا انما يلزم اتحاد الجميع  
 الكثير بدو الواحد الا ان يقال ان وجود الكثير على كونه

انما هو عبارة عن وجودات متقدمة وكذا كل حكم ينسب  
 اليه كالوقوف والاحتياج ونحوها فتوقف الكثير على كثير  
 على الواحد عبارة عن توقفات احاد عليه فتخترات الكثير  
 ليسست ففان هذا الوجه عبارة عن احاد ولا يلزم توقف ذلك  
 الواحد على نفسه ولا يلزم من ذلك امكان وجود الكثير  
 بما هو متوقف واحد معروف عن الكثير بل في الواحد فافهم الفرق  
 فانه دقيق وقد جعل الصمد المثير في رسالة معرفته  
 الصانع علم العلوك لعدم علمه وعلم علمه علمها  
 وهكذا الى غير النهاية كل هذه العددا التسلسلة على الواحد  
 بالجمعية وجعل شبهة العدومات المتعارفة في حكم العقل  
 الى ذلك الواحد كسبته الاجزاء الوهمية والغرضية المتصل  
 الواحد اليه حتى لا يرد نقصانها ولا يلزم البطال لتسلسل فان  
 صح هذا كان عدومات جميع الممكنات شيئا واحدا لا يمكن  
 اسناد امتناعها الى واحد منها فظهر الثاني ان الدليل على  
 التوجهات كلها بل الكثير لا يخلو ان ثبت الواجب ثقالا ليد  
 على وجود واجب مغاير للممكنات كما هو الحق بل على ان في  
 وجه واجب اخر من الممكنات هو الوجه المطلق وغيره من  
 الحقائق المستمرة بين الممكنات وان يكون موجود مغاير

بالذات

بالذات لغيرها والذات هي هذا الاختيار الاخير بمجهوده ويمكن ان  
 يجاب عن بان الذي في هذا المقام هو لا غير وانما ابطال الاختيار  
 فقد يتاخر بدلا لا يلزم تلك مثل ما في اول الان واجيل الوجه لا  
 يصح ان تكون حقيقة مطلقة فتترك فيها الممكنات كلها او بعضها  
 لان المطلق مدم غير تام التخصيص وجوب الوجه هو تمام التخصيص  
 وبما لا يستغناء ولا يصح ان يكون الواجب حقيقة حسيته بل لا تتوقف  
 ايضا لان للوجه ان يخصصه من الامهات بحسب الإشارة يستلزم عتلا  
 المقام بحسب الوجه وهذا كلام صحيح لكنه خطاي فاما ان المطلق  
 لو كان واجبا مع امكان جميع خصوصياته فاما ان يكون مقتضا تاما  
 لغيرها او بعضها او لا في بعضها فكل اول بلزم ان يكون في كل من  
 الخصوصيات مقتضا جميع التخصيصات وعلى الثاني ان كان ذلك البعض  
 متقدرا بلزم مثل ذلك وان كان واجبا يكون فاعلم في نفسه  
 ان يتخصصه يكون ان كان على ذاته فلا يكون مشتركا مع ان فيه  
 المطلوب اذا ثبتت عينية التخصيص ان كان مهالنا من معلوم عليه  
 وعلى الثالث بلزم امكان استبعاد جميع الخصوصيات ان ليس مقتضا  
 تاما لها فاما ان يلتزم المطلق على تقدير امتناعها او فالتام الاول  
 لم يأت المطلق واجبا لذاته هف ولكن الثاني لم يكن المطلق مطلقا  
 اذ لا يفيده الا ما يقع في تقدير جميع خصوصياته لا يقال لان امكان امتناعه



جميع الخصوصيات على الثالث انما يكون ممكن ان لا يكون من فرض  
 وقوعه بخلاف ذلك من فرض انتفاء جميع الخصوصيات انتفاء  
 المطلق الواجب لذاته سلبا لكن لا يمكن ذلك في لا ينافي الاستتاع  
 بالغير واستتاع انتفاء جميع الخصوصيات استتاع ذلك الانتفاء  
 انتفاء المطلق انما هو امتناع بالغير لا بالتعقل لما وضع في مقول  
 الشرطية امكان جميع الخصوصيات مع عدم انتفاء المطلق لغيره من  
 اقتضاء تاما لزم من ذلك امكان انتفاء جميع امكانا ووقوعها  
 في نفس الامر لا مجرد امكان ذلك في لان امتناع العلم بالغير لا يمكن  
 للممكن من تلقاء اقتضاء العلم اقتضاء تاما لوجوده وقد ذكرنا  
 هذا الاقتضاء وما ذكرتم من امتناع انتفاء جميع الخصوصيات استتاعا  
 انتفاء انتفاء المطلق فلا يميز بالبرهان ما قلنا من ان فرض  
 جميع الخصوصيات مع امتناع المطلق مستلزم للمنافاة اجتماع التقييد  
 لا لانتفاء الخصوصيات باجتماع الكيفي في امتناعه وجوب كل  
 منها عن خصوصية اخرى من الخصوصيات المستلزمة لانتفاء  
 لكن يجوز ان يكون المطلق مقتضياتا اما الخصوصية ما من تلك التقييد  
 لا بعينها وان لم يكن مقتضياتا لغيرها لانها قد تكون  
 جوب وجود كل من الخصوصيات بعينها بمعنى امتناع عدمها على تقدير  
 وجود علمها وجوب علمها ايضا لذلك تلك الوجوبيات كلها

وجوب

وجوبيات قد تدبر شرطية لوجوبات باثباته حتمية فلا يكفي  
 شترها في امتناع العلم بحسب نفس الامر بما احتال على الإطلاق  
 مقتضياتا اما الخصوصية ما من الخصوصية لا بعينها فاقول  
 في ابطاله الدليل المذكور بعينه لان المطلق مع الخصوصية  
 البرهان للشرط اما ان يكون مقتضياتا تاما لغيره من الخصوصيات  
 المتبقية او لا وبقا الدليل بتمامه لا ينافي الاقتضاء المطلق  
 لجميع الخصوصيات اقتضاء تاما انما يستلزم وجود جميع تلك  
 الخصوصيات كل على حدة ولا يستلزم اجتماع تقييد الخصوصيات  
 في فرد واحد فخصيص بان الخصوصيات انما تقع في الأفراد  
 في غير تقييد تاما لا نقول بنقل الكلام إلى اقتضاء المطلق  
 لتسلك التقييدات على اننا نقول ان اقتضاء المطلق للتخصيص  
 او التقييد باطل مطلقا اذ التقييد يجب ان يتشخص بالاختصاص  
 غيره وما جزمه فلا سعة من تقدم الصورة على الحق للقدرة  
 على الصورة التخصيص انما هو بطريق الشرطية المختصة وكذا في  
 بين الشرط والتقييد بالشرط لا ينافي ذلك لما ذكرنا في دعائنا  
 بل هو قول بوجوب انتفاء وجوب البرهان على التخصيص بطل  
 بالبرهان التقييد فامل ذلك ان القول بوجوب المطلق  
 مع امكان جميع افرادها انما ينافي على ان لا ينافي القابلين

بوجود الحق الطبيعي في الخارج وقد اظهر المتأخر من وقد يكون  
 الفصل الستون في شرح الحاشية الثانية ان الحاجب الحق  
 قد قدس لا يجب ان يكون حقيقة مطلقة موقعية او عينية  
 لان النوع لا يحتاج الى التخصيص فلو كان حقيقة وقدر بهية  
 بل ان يوجد يحصل بالفعل وكذلك الحس لا يحتاج الى  
 الفصل في ثبوت الحق الطبيعي لانه عربي له كالتخصيص بالسمية  
 الى النوع بل كل من النوع والتخصيص بهام وكونه بالقوة يحتاج  
 في تحمله وجوده الى امر محض لثبته ومقوم لوجوده بما  
 يحل به من انما من انحاء الوجود وهذا مما يتصور انما يكون  
 ولتثبت الوجود كالاتحاد القسم مقوم الى الخارج واخلاصا  
 ثبت من اجل ان الحاجب ثلث ليست له مزية الا صرف الوجود فكل  
 ما فرض مقدر له يكون مقوم الاستحقة فان كان الوجود المسمى  
 الذي هو نفس حقيقة الواجب حاشا للاشياء كما توهم بعض المتأخرين  
 كان الفصل ميثاق الحق الحس ويكون نوعا كان التخصيص  
 الحق النوع وكلاهما باطلان فثبت ان الواجب هو الوجود الحق  
 الذي لا يوجد في الحاشية والنوعية والتكليف والحيثية بمعنى الفرض  
 للظاهرة الكلية الاخر ما ذكره كانت جبر بان هذا لا يتأتى على العقل  
 بزيادة الوجود على ذاته تقا كما هو مذهب جبري المتأخرين ثم

فيه

فيه ان تغايل ان يقول الاحتياج في الوجود الفصل الى الملائع  
 والمختص لا ينافي الاستثناء في الوجود الا بهام ولكن جبر  
 حقيقة سيما على مذهب من يقول بان الاجزاء المحركة متفارقة  
 محسب الخارج ومعارضة للكب مبنية وجودها واعلم ان جميع  
 هذه الدلائل انما تنحصر على ابطال مذهب الجبرين من ان  
 جبرية الغالبين بان الوجود الذي هو عين حقيقة الحق  
 حقيقة مطلقة لا تتحقق الا في ضمن افرادها الممكنة وانما  
 دولها وبقاها متباعدة تلك الافراد وهذا ما يستحيل لبل  
 هي القاطعة ببطلان وهو ايضا في طرف التقييد الشرعي  
 الدينية من كون تقا عالمنا تدل حيا سمعها بصيل كان في  
 الاثر ولا يكون مصر متفرج مناف لتكامل الشريعة وكلاهما  
 والنواهي الهي حاشا الى جبر الغالبين بان الوجود الحقيقي  
 الذي هو مصادق الوجود العام المصدق مع كونه حقيقة  
 فتخصيصه عن حقيقة الواجب حقيقة لان لا يتحقق  
 الماهيات لا كما كانت وحقا والمكانات تعبدات اعتبارية  
 وشيونا وت هيمة لذلك الحقيقة الحق وجودها خلافا  
 ظهورية واشرافات فوتر تلك الحضر المقدسة والطلاق  
 لفظ المطلق على تلك الحضرة باعتبار قيام جميع الممكنات



الخ في كماله والعلو من النسب اليها بها قيام الصفة  
 العقلية بالهاتين بل قيام صور المرء بالمرء اعني قيا  
 لا يوجب الاقصاء ولا يوجب تقبيل في ذات القوس  
 الا في صفة فان المرء لا يتغير في ذاته ولا في صفته  
 بظهور صورة فيها فانما يتغير ذلك الاضافة والاطراف والامر  
 وهذا هو هذا الشيخ محي الدين ابن العربي واتباعه كما  
 لشيخ صفة الدين العقبي بن مؤيد الدين الحديدي  
 داود البقير ومولاه في الدين عبد الرحمن الجامي قدس  
 الله تعالى اسرارهم وادام آتاهم وفاض انوارهم على ائمتهم  
 في كثير من رسائلهم ومناخنة بعض العلماء والعلماء عليهم في  
 بعض الاطلاقات المشتركة بينهم وبينه اريك المحدثين  
 لهم من قبل الماخذات العقلية فان تلك العبارات للم  
 منه لها حامل محقق وتاويلات مبنية على اصطلاحهم  
 عندهم بل لا تأويل هناك اصلا فان الظاهر الساتر من اطلا  
 قات كل شيء في المعاني التي تقع عليها اصطلاحهم ظاهرة  
 منهم من لا وقوف على شابههم ولا سلوك في مذهبهم فمن  
 ذلك اطلاق القول بالكل هو فانه يجمع الكل طوعا وقهرا  
 كما بين ذلك العالم الرباني في الجرد للدين عن اهل الف الف

في بعض مكاتيبه ومن ذلك اطلاق التزلات والتعديت  
 والتفديلات في حق الوجود المطلق الذي هو حقيقة الحق  
 وقدس عندهم فان ذلك انما هو في مراتب ظهوره لا في نفس  
 ذاته المقدسة تقا ومن ذلك قولهم بان حقائق الممكنات  
 وهمية ونفقات اعتبارية فان ذلك القول عندهم بغير انما  
 لا وجود لها الا الوجود الحق النقي لها لا يمتنع لها لا يترب  
 عليها الاحكام الفصل لامية ومن ذلك قولهم بين التبين  
 والتبيين فان التبيين عندهم انما هو في مراتب الظهور في مظاهر  
 العينات الامكانية والنقص والتعبد هو ذلك التعبدات  
 واما نفس المتعين في ذاته فغير متعين عن شوايب النقص  
 وسائر نعم لما كانت تلك العبارات موجهة لها في اللاحقة  
 الزائدة فتجتمع عن اطلاقها العلوم والسوقية ويخرج  
 عن ذلك اسد الزجر كذا يتخذ بغيره الى فرض الشريعة  
 كما عيل اليه الطابع الحنفية الغالب عليها الاستمرار مع  
 هو في النفس الحسية كما يمنع من اطلاق العاطل العناق  
 كما للاخرة والعبادة والجنس والجمال والنعيم والدليل وغيره  
 ذلك من العبارات المطلقة في شأن المشوقات الصورية  
 والمحجوزات الجارية في حق العقد ومن الحق المحبوب المطلق







لا غير بل اذلة واحدة فيه فاذا بلغ الكلام في المقام الاهداف  
 السحاب فلتقتصر عليه حتى نأمن من خط الاسهاب **ومنها**  
 ان حدثت الحوادث بغير كون في آن هو احد المشترك بين  
 زمانين العدم والوجود فيكون الحادث في هذا الآن  
 موجود او معد وما معا وهو اجتماع التقيضين او لا وجود  
 ولا معد وما هو معد فقام بها او موجود فقط او معد  
 فقط واياما كان يلزم الترجيح بلا مرجح لاستغناء نسبة  
 الآن المشترك الى الزمانين وقد حذرنا بعض ما يتولد من  
 المقام فيتموج حينما فن شاء فليزجه **ومنها** انما  
 المشتركة اعراض قائمة بالمقادير التي هي حدوث لها عندهم  
 فيلزم قيام العرض الواحد بحال متعددة وهو باطل  
 اجله عندهم بان النقطة الواحدة مثلا انما تقوم بخطتين  
 من حيث اتحادها في النهاية فلا يلزم الحذف ولا يحصل  
 لهذا الجواب عند التحقيق لانه لا يصف اتحاد الخطيين في النهاية  
 الا قيام نهاية واحدة في النقطة هما وهو عين الحذف  
 بعضهم بان الحد المشترك انما واحدة في تلك الشارة وهو  
 بالحقية حدث واحد ومنه اذلة ولا بد من عليك ان  
 القول بتدخل الف نقطة مثلا في ارض الخط المضلع الكلي

املاهم

اختلاعه الف وان كان محتملا في نفسه لكنه بعيد جدا عما  
 لم يكن هبل حدثين المتلاسلين الى القول بالتدخل في يلتقي  
 كل خطين وكل سطحين وانما التدخل عند هم صواب يصيب  
 الحدود المتباينات في التمتع متعين فيه بعد ما كانا متباينين  
 فيه فانه لم يدخل احد بتدخل الاين في صورة متباين زماين  
 يكون مبدأ احدهما انتهى لاخر لا معنى لذلك ولا يجاز  
 وجوده ان يكون معا فليز ان يكون احدهما طرفا للوجود **ومنها**  
 لحدوثه في جميع التقيضات ولا يلزم في القول باستقرار الحد  
 مشترك بين مقدارين امر غير عندك المتلاسلين فالا فلتك  
 واراد عليهم ولا يحصى عنه الا ان يقال بعد رتبة الاطراف  
 وكونها امر او هي غير يكون القدر الموجود في الخارج منقطع  
 في الجسم التعليم بالتحقيق على خلاف المشهور وما يلزمهم  
 في القول بوجود الاطراف انما لا يجوز ان يكون قائمة باجزاء  
 غير منقسمة من محالها لان تركب الجسم من السطح  
 والسطح من الخطوط والخط من النقاط وهو باطل فاما ان  
 يكون قائمة بمحالها ابتداء او باجزاء منقسمة منها وعلى التقدير  
 ين يلزم بقاء الاعراض باشتغالها مع ذلك محالها لان اذ  
 قطعنا الخط الذي هو محل نقطة معينة مثلا بقصبة من قطع  
 ذلك الخط الواحد المضلع مع بقاء النقطة القائمة **ومنها**

بعد عينا



فكنا اذا قطع المربع مثلا بمثلين على قطره يلزم نواله  
 مع بقائه جميع اطرافه اذ اضلاعه الاربعه وكذا اذا قطع  
 المكعب مثلا بمثلين يلزم نواله جميع ابعاده من  
 سطوحه بجاها ولا يحيلهم عن هذا الا انهم على ذلك  
 القول **التيهم** الا بان يلزم على معاينة الوجهة الشخصية  
 الاتصالية ويعد من اساس استدلالهم بمسلك الاتصال  
 على وجود الحيوان بل يقول لابد لهم من هذا الا لتعلم مع  
 قطع النظر عن ذلك القول ايتم لبقاء بعض اركان الجسم  
 المتصل كسواده وبخاصة شخصية بعد نوال اتصاله  
 ان الاشكال في وجوده الآن مع عدم الزمانين  
 الذي هو مرسل منهما يتم والمطلب

فيه اطمئنانكم



٢٠٢